Morphological Depletion Between Classical and Colloquial Arabic

Abdullah H. A. Althonibat[(1)*]

(1) Associate Professor, Faculty of Arts, The World Islamic Sciences and Education University, Amman, Jordan.

Received: 14/02/2025
Accepted: 06/05/2025
Published: 30/06/2025

* ***Corresponding Author:***
abdullah.thonibat@wise.edu.jo

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v4i2.1006

Abstract

This study addresses a pioneering notion in morphological-linguistic usage, namely the idea of morphological depletion—a process by which the language depletes certain morphological forms, discards them, and replaces them with new ones which serve as substitutes for the depleted ones. The study aims to identify the most prominent patterns of morphological depletion, clarify the nature of this phenomenon, and highlight the substitute forms introduced in place of the depleted ones. The research follows the steps of the descriptive-analytical method, beginning with the collection of linguistic data and linking it to actual usage. It is divided into three parts: the first introduces the concept of morphological depletion; the second examines its manifestations in verb forms; and the third discusses its occurrences in noun patterns.

The study concludes with several findings, most notably that the idea of depletion of certain forms is not due to difficulties in pronunciation or the speaker's inability to communicate meaning. Rather, it arises from the natural exhaustion of a morphological form and the introduction of another to take its place—a process that constitutes a form of renewal within Arabic morphology.

Keywords: Morphology, Morphological Depletion, Arabic, Forms, Nouns, Verbs.

المُستَهْلَكات اللغويّة الصرفيّة بين الفصحى والعامية

عبد الله حسن أحمد الذنيبات[1]

(١) أستاذ مشارك، كلية الآداب، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان – الأردن.

ملخص

يتناول هذا البحث الحديث عن فكرة مبتكرة في الاستعمال اللغويّ الصرفيّ تحديدًا، ألا وهي فكرة الاستهلاك اللغويّ، حيث تستهلك اللغة بعض الصيغ، وتتخلّص منها، وتستبدلها بصيغ جديدة، تمثّل الصيغ الجديدة استعاضة عن تلك الصيغ المستهلكة.

ويهدف البحث إلى الكشف عن أبرز صيغ الاستهلاك اللغويّ ضمن المستوى الصرفيّ، وبيان طبيعة ذلك الاستهلاك، وتوضيح الصيغ المستعاضة التي جيء بها بدلًا من الصيغ المستهلكة.

ويسير البحث وفقًا لخطوات المنهج الوصفيّ التحليليّ، انطلاقًا من جمع المادة اللغويّة وربطها بالواقع الاستعماليّ، وينقسم البحث لثلاثة أجزاء، تناول الأوّل منها الحديث عن فكرة الاستهلاك اللغويّ، في حين تناول الثاني مظاهر الاستهلاك اللغويّ في صيغ الأفعال، وتناول الثالث الحديث عن مظاهر الاستهلاك اللغويّ في صيغ الأسماء.

وقد توصّل البحث إلى عدد من النتائج من أبرزها أن فكرة استهلاك بعض الصيغ لا تعود لصعوبة نطقها أو عدم قدرة المتكلم على توضيحها للمتلقي، إنما هي فكرة نابعة من استهلاك صيغة لغويّة صرفيّة، وإدخال صيغة أخرى لتحلّ محلّها، وهذا بمثابة تجديد في المستوى الصرفيّ العربيّ.

الكلمات المفتاحيّة: الصرف، الاستهلاك، العربيّة، الصيغة، الأسماء، الأفعال.

المقدمة:

يمثل الجانب الاستعمالي أحد أهم الركائز الأساسيّة التي وضع اللغويّون قواعد اللغة من خلالها؛ إذ يرتبط الاستعمال بالجانب المسموع من اللغة، ويمكن من خلال تتبع المظاهر الاستعماليّة المختلفة من الوقوف على ما طرأ على اللغة من تحوّل وتبدّل، وربما انقراض بعض الصيغ واختفائها تماماً في اللغة.

ولكن قد تنتهي بعض الصيغ من الاستعمال اللغويّ المحكيّ، خصوصًا في العاميّات، ويحلّ محلّها صيغ أخرى، وكأن اللغة قد استهلكت الصيغة القديمة –الفصيحة– واستعاضت عنها بصيغة جديدة تمثّل سلعة لغويّة جديدة يستفيد منها المتكلّم، وقد لوحظ هذا الاستهلاك اللغويّ ضمن المستوى

الصرفيّ، وهو ما يحاول هذا البحث التركيز عليه، وبيانه ضمن الحديث عن المستهلكات اللغويّة الصرفيّة ودراستها بين الفصحى والعاميّة.

وتبرز أهميّة هذا البحث في أنه يربط بين الاستعمال الفصيح للغة من جهة، وأشكال الاستعمال العاميّ من جهة أخرى، والوقوف على ملامح الالتقاء والافتراق بين الفصحى من جهة والعاميّات من جهة ثانية.

إشكالية البحث وأسئلته:

تظهر إشكالية هذا البحث في وجود صيغ صرفية استعمالية مسموعة في اللهجات العامية المعاصرة ليست فصيحة، غير أنها تسربت للعاميات بشكل أو بآخر، حيث حلّت هذه الاستعمالات والصيغ محل الصيغ الفصيحة، مع بقاء الصيغ الفصيحة حاضرة في الفصحى، وليس هناك ما يمنع من استعمالها في العاميات، وبناء على ذلك جاء هذا البحث ليعالج هذه الإشكالية، حيث يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما المقصود بالاستهلاك اللغويّ؟
٢- ما طبيعة الاستهلاك اللغويّ خصوصًا في المستوى الصرفيّ؟
٣- كيف ظهر الاستهلاك اللغويّ ضمن الصيغ الفعليّة؟
٤- كيف ظهر الاستهلاك اللغويّ ضمن الصيغ الاسميّة؟

ويهدف البحث إلى:

١- بيان المقصود بمصطلح "المستهلكات اللغويّة"، وربطها بالجانب الاستعمالي.
٢- الكشف عن طبيعة الاستهلاك اللغويّ ضمن إطار مستويي اللغة الفصيح والعاميّ.
٣- بيان أهم مظاهر الاستهلاك اللغويّ ضمن صيغ الأفعال.
٤- بيان أهم مظاهر الاستهلاك اللغويّ ضمن صيغ الأسماء.

ويسير هذا البحث وفقًا لخطوات المنهج الوصفي التحليلي، حيث لا يكتفي برصد الظاهرة اللغويّة الصرفيّة فحسب، وإنما يسعى لتحليلها وتفسيرها وبيان مكوّناتها وطبيعتها بما يتوافق مع فكرة البحث.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة سابقة تناولت الحديث عن الاستهلاك اللغويّ الصرفيّ، أو حتى فكرة الاستهلاك ذاتها، وأحسب أن هذا البحث يتميّز بالجدة والابتكار، ولكن لا بدّ من الأخذ ببعض الدراسات السابقة التي لها ارتباط ولو يسير بفكرة البحث، أو فكرة جزئيّة من جزئيّاته، ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

دراسة عبد الله القرارعة عام ٢٠٢٢م، بعنوان: " **The masculine and the Feminine in Arabic and the Illusion of the Unnecessary Proliferation of Words**"، وهو بالعربيّة: المذكّر والمؤنّث في العربيّة ووهم تكاثر الألفاظ، ويرتبط هذا البحث بالبحث الراهن من خلال الحديث عن بعض صيغ التأنيث المتعلّقة بصيغ الصفة المشبّهة التي تناولها البحث محلّ الدراسة.

دراسة فصل سالم العيسى عام ٢٠١٣م، بعنوان: **أساليب تحديد المؤنّث في العربيّة**، وترتبط بالبحث الحاليّ من جهة الحديث عن صيغة الصفة المشبّهة من المؤنّث.

دراسة محمد الروابدة عام ٢٠١٠م، بعنوان: **التصغير في اللغة العربيّة نظرة في الدلالة والتحليل الصوتيّ**، وهي ذات ارتباط بفكرة البحث من جهة الحديث عن التصغير.

دراسة عبد الصبور شاهين (د.ت) بعنوان: **المنهج الصوتيّ للبنية العربية**، وترتبط هذه الدراسة بالبحث الحالي في حديثها عن بعض الصيغ الصرفيّة التي لها علاقة بالجانب الصوتيّ فحسب، كصيغة التصغير مثلًا.

ويتميّز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بأنه يتناول موضوعًا مغايرًا لما تناولته الدراسات السابقة، وفكرة جديدة مختلفة عن فكرتها، مما يعني دخول هذا البحث في إطار الابتكار اللغويّ.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث بالحدود الآتية:

الحد الزماني: الزمن الحاضر.

الحد المكاني: الدول العربية.

الحد اللهجي: اللهجات العربية المعاصرة.

الحد الموضوعي: علم الصرف.

وينقسم البحث لثلاثة أجزاء، تناول الأول منها الحديث عن فكرة الاستهلاك اللغويّ، في حين تناول الثاني مظاهر الاستهلاك اللغويّ في صيغ الأفعال، وتناول الثالث الحديث عن مظاهر الاستهلاك اللغويّ في صيغ الأسماء.

وقد توصّل البحث إلى عدد من النتائج من أبرزها أن فكرة استهلاك بعض الصيغ لا تعود لصعوبة نطقها أو عدم قدرة المتكلِّم على توضيحها للمتلقي، إنما هي فكرة نابعة من استهلاك صيغة لغويّة صرفيّة، وإدخال صيغة أخرى لتحلّ محلّها، وهذا بمثابة تجديد في المستوى الصرفيّ العربيّ.

أولًا: المقصود بالمُستهلَكات اللغوية:

تتعرّض اللغات عمومًا إلى عدد من التحوّلات والتطوّرات منها ما يختصّ بجانب الصوت أو الصرف أو النحو، وفي الأحيان كافّة تأخذ تلك المظاهر نمطًا من الانتقال من هيئة إلى أخرى، بفعل قانون لغويّ ما، أو بفعل تطوّرٍ لغويٍّ محدد، وبالتالي تظهر بعض ملامح التحّول والتبدُّل وربما الاندثار في بعض الصيغ المتعدّدة.

وعند الحديث عن فكرة الاستهلاك اللغويّ، أو بلفظ "المُستهلَكات" اللغويّة، فإننا نشير إلى حالة من التراجع الاستعماليّ في بعض الصيغ اللغويّة، ونقصد هنا في هذا البحث الصيغ الصرفيّة على وجه التحديد؛ إذ يشير الجذر اللغويّ الذي أُخِذت منه لفظة "مُستهلَكات" إلى معنى الهلاك والموت والفناء، فهو الجذر "هَلَكَ" ومنه الهُلْكة والتهلكة والهلاك ونحوها(١).

ويقول ابن فارس مبيّنًا المعنى العام الجامع في هذا الجذر: "الْهَاءُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ: يَدُلُّ عَلَى كَسْرٍ وَسُقُوطٍ. مِنْهُ الْهَلَاكُ: السُّقُوطُ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ لِلْمَيِّتِ هَلَكَ. وَاهْتَلَكَتِ الْقَطَاةُ خَوْفَ الْبَازِي: رَمَتْ بِنَفْسِهَا عَلَى الْمَهَالِكِ"(٢).

بمعنى أن ابن فارس قد جعل المعنى الذي يجمع سائر اشتقاقات هذا الجذر مرتبطة بالتكسُّر والسقوط من علوّ.

ولفظة "مُستهلَكات" اسم مفعول من الفعل "استُهْلِك"، ومصدره "استهلاك"؛ لذا من الضرورة بمكان الحديث عن معنى هذا المشتق تحديدًا، إذ يبين ابن سيده أن الفعل "استهلك" بمعنى أنفق، ومنه يُقال: استهلك الرجلُ المالَ، إذا أنفقه وأنهاه(٣)، واستهلك المال حتى نفادِه(٤)، "واسْتَهْلَكَ الرجلُ فِي كَذَا إِذَا جَهَدَ نَفْسَه، واهْتَلَكَ مَعَهُ"(٥).

ويقال مثلًا: استهلك الرجل قوّته، بمعنى أنفدها[٦]، وهذا يعني أن الاستهلاك يختص بنفاد الشيء وانتهائه.

ولو انتقلنا بالصيغة إلى صيغة المفعول، نجد أن المقصود بـ "المُستهلَكات" أي ما نفد وانتهى، وإذا أضفنا هذا اللفظ للفظ "اللغويّة"، يظهر لدينا معنى جديد ناشئ من المعنى الأصيل لهذه الكلمة.

كما يشير لفظ "استهلاك" إلى الأشياء كثيرة الاستعمال، كأن نقول مثلًا: عبارات استهلاكيّة، أي كثيرة التكرار على ألسنة الناس، أو قد يقال: أسئلة استهلاكية، أي اعتيادية متكررة[٧].

وهذا المعنى الذي أشار إليه أحمد مختار عمر ليس المقصود في هذا البحث، إنما المقصود المعنى الأصليّ المرتبط بنفاد الشيء وانتهائه، وهو ما ينعكس على الجانب اللغويّ الذي يخصّ هذه الفكرة.

وإذا انتقلنا لبيان المقصود بالمُستهلَكات اللغويّة، نجد أنها تلك الصيغ التي لم تعد حاضرة في واقع الاستعمال اللغويّ –العاميّات– وخصوصًا الجانب الصرفيّ، بمعنى أنها صيغ صرفيّة قد استُهلِكت ونفدت، ولم يعد لها وجود في الاستعمال اليومي للغة، تحديدًا في العاميات، أو ربّما استعيض عن تلك الصيغ بصيغ جديدة مغايرة للاستعمال الفصيح الأصيل.

وقد يسأل سائل: إن التحوّلات اللغويّة قد طالت المستويات اللغويّة كافّة في العاميات المعاصرة فلماذا نخصّ الحديث عن المستوى الصرفيّ؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من بيان أن المستوى الصرفيّ في اللغة يختصّ بالحديث عن الصيغ والبنى اللغويّة، ويعالج تلك الصيغ تبعًا لدلالتها الصرفيّة، وطبيعتها الصيغيّة، ويتحدث عن مظاهر الاشتقاق المختلفة، والدلالات التي تترتّب على هذا الاشتقاق[٨]، فهو ليس كالنحو مثلًا يختصّ بعلامة إعرابية، أو كالمستوى الدلاليّ يختصّ بتطور دلالة الألفاظ، إنما الحديث هنا عن صيغة صرفيّة لها استعمالها نفسه في الفصيح والعاميّ، فاسم الفاعل هو ذاته في الفصيح والعاميّات، والفعل اللازم والمتعدي كذلك أيضًا، وغيرها الكثير، فالصيغة الصرفيّة لها استعمالها المتشابه بين الفصيح والعامي، من هنا تبرز فكرة البحث، بأنه يختصّ بالحديث عن تلك الصيغ وما طرأ عليها من استهلاك لغويّ.

<u>علاقة مصطلح المستهلكات بمصطلحات أخرى:</u>

قد يتقارب مصطلح "المُستهلَكات اللغويّة الصرفيّة" مع مصطلحات لغوية أخرى درجت على ألسنة المعاصرين من اللغويّين، ومن بينها مثلًا مصطلح "الركام اللغويّ"، الذي يُقصد به بقاء بعض الاستعمالات اللغويّة الدالّة على الأصل المهجور في الكلام[٩].

والحقيقة أن هناك فرقًا كبيرًا بين فكرة الركام اللغويّ من جهة والاستهلاك اللغويّ من جهة أخرى، انطلاقاً من كون الركام اللغويّ يختصّ بوجود بعض الأشكال الاستعمالية التي بقيت شاهدة على الأصل المتروك، أما فكرتا –الاستهلاك اللغويّ– فتختصّ بالحديث عن صيغ صرفية ما زالت حاضرة في الاستعمال الفصيح، إلا أنها استُهلكت وفنيت في الاستعمال العاميّ، مع وجود بديل عنها، يمكن أن نُطلق عليه بشيء من التجوّز سلعة لغويّة صرفيّة جديدة متوافقة مع الاستعمال العامي، حيث إن السلعة السابقة قد استُهلِكت في الفصحى وحلّت محلّها سلعة أخرى في اللهجات العامية.

كما يلتقي هذا المصطلح مثلًا مع مصطلح الانقراض، الذي يُقصد به اختفاء الاستعمال اللغويّ تمامًا، بحيث لا يعود له وجود في اللغة(١٠).

وتختلف فكرة الانقراض اللغويّ عن الاستهلاك اللغويّ، فالانقراض يقضي باختفاء الظاهرة اللغويّة تمامًا، في حين أن الاستهلاك اللغويّ يختصّ بالحديث عن بقاء الظاهرة الصرفيّة ولكن بصيغة استعماليّة جديدة مستعاضة عن الصيغة المستهلكة.

وهناك مصطلح آخر له ارتباط بمصطلح المُستهلكات اللغوية، ألا وهو مصطلح التطور والتحول، إذ يشير هذا المصطلح إلى تطور طارئ على الاستعمال اللغوي، حيث يحل المصطلح الجديد محل المصطلح القديم، ومن ثم يصبح هو المستعمل، وأكثر ما يكون التطور اللغوي في جوانب الأصوات والدلالة(١١).

أما مصطلح المستهلكات اللغوية الصرفية تحديداً فيشير إلى معنى بقاء استعمالين لغويين دون أن يقضي أحدهما على الآخر، الأول صيغة استعمالية حاضرة في الأداء الفصيح لا غبار عليها، وصيغة أخرى موازية لها حاضرة في الأداء العامي، وكلا الصيغتين مستعملتان، ولكن هذه في الفصحى، وهذه في العامية.

ومن هنا فإنّ فكرة الاستهلاك اللغويّ تقضي بوجود بدائل لغوية صرفية تحلّ محلّ الصيغ التي استُهلكت، ولم يعد لها وجود في اللهجات العامية فحسب، حيث استعاضت العاميات بالصيغ الجديدة عن الصيغ الفصيحة، مع التأكيد هنا على أن الصيغ الأصلية لا تزال مستعملة في اللغة الفصحى، ومع أنه لا شيء يمنع العاميات من استعمال الصيغة الفصيحة، إذ يمكنها استعمالها والأخذ بها، ولكنها آثرت التخلي عنها، واستعمال صيغ جديدة بديلة عن الاستعمالات الفصيحة السابقة، الأمر الذي يقضي بوجود فكرة الاستهلاك، وسيحاول البحث في الصفحات المقبلة أن يكشف عن مجموعة من هذه المستهلَكات اللغويّة الصرفيّة، وكيفيّة تعامل العاميّات معها في العصر الحاضر.

ثانيًا: مظاهر الاستهلاك اللغويّ في صيغ الأفعال:

هناك مجموعة من المظاهر الاستعماليّة التي تخصّ الصيغ الفعليّة في العربية قد تعرّضت لفكرة الاستهلاك اللغويّ، فصارت الصيغة المستعملة في واقع اللغة مغايرة لما هو مستعمل في المستوى الفصيح، مما يعني أن اللهجات العاميّة قد استهلكت الصيغ الفصيحة، واستعاضت عنها بصيغ صرفيّة أخرى، وهو ما سيظهر من خلال النماذج الآتية:

١- صيغة المبنيّ للمجهول:

تتمثّل صيغة المبنيّ للمجهول في العربية بأنها الصيغة الصرفيّة الدالة على أن الفعل لا يُعرف فاعله، أو لم يشأ المتحدث الإفصاح عنه –بحد أدنى– حيث تتغيّر بنية الفعل من شكل إلى آخر للدلالة على أن هذا الفعل لا يُعرف فاعله.

ومن التسميات التي درجت على ألسنة النحاة منذ بدء الدرس النحوي لهذه الحالة الصرفيّة مصطلح "ما لم يُسمَّ فاعله"، وهو المصطلح الدال على المبنيّ للمجهول بصفة عامة، حيث استوجب كل فعل أن يشتمل على فاعل، فلمّا لم يُذكر الفاعل في مثل هذه الحالات أطلق عليه "ما لم يسمَّ فاعله"، وجُعِل الاسم المرفوع بعده نائبًا للفاعل(١٢).

ويأتي حذف الفاعل من التركيب اللغويّ لغاية دلالية مرتبطة به، يقول ابن بابشاذ: "جملة الأمر أن الأصل في هذا الباب أن يكون مبنيًا للفاعل؛ لأنه البيان التامّ، وإنما يعدل عنه إلى هذا الباب لأحد خمسة أشياء. إما للمخافة من ذكر الفاعل، وإما لجلالته، وإما لخساسته، وإما للجهالة به، وإما للاختصار والإيجاز. فالمخافة من مثل قولك: قتل فلان، فلا تذكر قاتله مخافة أن تؤخذ عليك بذلك شهادة أو لطخة أو غير ذلك. والجلالة من مثل قولك: قتل الجليل، وقاتله خسيس. أو قتل الخسيس، وقاتله جليل. أو قتل فلان، وأنت غير عارف بمن قتله. أو لا يكون قصدك شيئًا من ذلك كله وإنما هو اختصار، كما تقول: قيل كذا وكذا، وأنت تعلم قائله"(١٣).

أما من الجانب الصرفيّ البحت فهناك تحوّلات صرفيّة تطرأ على الفعل المبني للمجهول تدلّ على انتقاله من صيغة إلى أخرى، ومن دلالة إلى أخرى، وهذه التحوّلات تطرأ على الماضي عبر ضمّ أوله وكسر ما قبل الآخر، فيقال: قُتِل الرجلُ، أما المضارع فيُضم أوله ويُفتح ما قبل آخره، يقال: يُقتَلُ الرجلُ، مع بعض التحولات الصرفيّة الصوتيّة في بعض الحالات الأخرى، خصوصًا ما كان فيها الفعل معتلّ العين أو اللام، إذ يُقلب حرف العلة حرفًا آخر متناسبًا مع حركة البنية التي طرأت على الفعل للدلالة على المبنيّ للمجهول(١٤).

ولقد خضعت صيغة المبنيّ للمجهول في العربية لتطوّر صرفيّ بدأ منذ حقبة بعيدة، وذلك أن صيغة "انفعل" حلّت محل صيغة المبني للمجهول، ونابت منابها، في حين كان الأصل فيها أنها دالّة على المطاوعة، إذ يقال: انكسرَ الزجاجُ، في موقف يصلح فيه أن يقال: كُسِر الزجاجُ، ويقال: ينكسر، في: يُكسَر، ففي هذه الحالة وقعت صيغة "انفعل" موقع صيغة المبنيّ للمجهول، وهذا حاضر في العربيّة الفصحى، ولكن ليس في جميع الأحيان، فلا يزال استعمال صيغة البناء للمجهول حاضرة في النص الفصيح(١٥).

وعند الانتقال لصيغة المبنيّ للمجهول في العاميّات نجد أنها قد خضعت لهذا التطوُّر في استعمالاتها اللغويّة، حيث استُهلِكت صيغة المبني للمجهول واستعيض عنها بصيغة "انفعل"، ففي العاميّات يُقال:

- انكسر الزجاج.
- انطبعَ الكتاب.
- يَنْضرب الغلطان.
- لازم يِنْقتل القاتل.

ففي هذه الحالات جميعها حُذف الفاعل، فاستحقت الجملة صيغة البناء للمجهول، غير أنها لم تأخذ الصيغة الفصيحة، وإنما سارت وفقًا لصيغة "انفعل"، فحلّت محلّها.

ويضاف إلى ذلك فثمّة حالة تصريفيّة أخرى أظنّ أنها واردة من اللغة الإنجليزية حيث يقال في انتهاء شحن الهاتف الخلوي: تمّ الشحنُ، والأولى أن يقال: شُحِنَ، ولكن يظهر أن مفردة "تمّ" متأثّرة باللفظة الإنجليزية "done"، بمعنى "تم"، فتناقلتها الألسن على هذا الشكل، ومن الأمثلة المشابهة:

- تمّ الوصول مُبكرًا، بدلًا من: وُصِل.
- تمّ الوقوف، بدلًا: وُقِفَ.
- تمّ الاستهلاك، بدلًا من: استُهْلِك.

وبناء على ما تقدم فإنّه يظهر أن اللهجات العاميّة قد استعاضت عن صيغة المبنيّ للمجهول الفصيحة بواحدة من صيغتين، إما: انفعل، أو "تم + مصدر صريح"، وفي كلتا الحالتين فقد استبدلت الصيغة الجديدة بالصيغة القديمة، وكأن الصيغة القديمة قد استُهْلِكت وانتهت، وحلّت الصيغة الجديدة

محلّها، ممّا يعني دخولها في باب المُستهلَكات الصرفيّة.

٢- **صيغة "افْعَلَّ وافعالَّ":**

تدخل الصيغتان الصرفيّتان "افعلّ وافعالّ" في إطار البِنى الفعلية المزيدة في العربية، فهما صيغتان فعليّتان لهما استعمالهما الخاص بهما، ولهما خصوصيّتهما في التشكيل الصرفيّ العربيّ.

تدلّ هاتان الصيغتان في غالب الأحيان على اللون أو العيب، يقال: احمرّ، في شدة الحمرة، واحمارّ: للدلالة على شدة الحمرة كذلك، واحولّ واحوالّ، في العيوب(١٦)، يقال احمرّت عين الفتى، واحولّت عينه، للدلالة على شدة الحمرة والحول(١٧).

ولا تأتي صيغة "افعلّ وافعالّ" إلا مشدّدتي اللام، وذلك في سائر أشكال الاستعمال اللغويّ المرتبط بهما(١٨)، وهاتان الصيغتان من مزيد الثلاثيّ، ولا دخل لهما بالرباعيّ ولا ينقاس اشتقاقهما من الرباعيّ ألبتة(١٩).

ولقد أشار ابن جنّيّ إلى أنّ صيغة "أفعالّ" قد جاءت استغناء عن الثلاثي، ففي قولنا: احمارّ استغناء عن "حمِرَ"، وبالتالي فلا يستعمل العرب "حمِرَ"(٢٠).

ومن الأمثلة على مجيء هاتين الصيغتين في الدلالة على العيوب قولهم: احولّ واحوالَّ، واعْوَرّ واعوارَّ، للدلالة على الحول والعور، والأكثر في هاتين الصيغتين أن تأتيا للدلالة على الألوان، ولا تأتيان إلا في هذين المعنيين –اللون والعيب_(٢١).

من خلال ما سبق يظهر أن صيغتي "افعلّ وافعالّ" تأتيان للدلالة على اللون أو العيب في العربيّة، هذا من جهة، وللدلالة على المبالغة في هذا اللون وشدّته.

وعند النظر في الواقع الاستعمالي اليوميّ للغة العربية فإننا نجد أن العاميّات قد استهلكت هاتين الصيغتين، ولم يعد لهما وجود في الواقع الاستعماليّ، تبعًا للاستعاضة عنهما بصيغة دلاليّة أخرى مغايرة، ففي قولنا في العربية الفصيحة: احمرّ الوجه، يُقال اليوم في العاميّات: صار وجهه أحمر، وللدلالة على المبالغة تتكرّر كلمة أحمر مرتين، يقال: صار وجهه أحمر أحمر.

كما استعاضت العاميات عن هاتين الصيغتين بكلمة "كثير"، فيقال مثلًا: هذا الولد كثير السمار، أو: أسمر كثير، بمعنى: اسمرَّ، أو اسمارّ.

ولو كان الكلام على العيوب فإن العاميات تستعيض عن هاتين الصيغتين بتركيب دال على الشدة والقوة في العيب، فيقال عن الأحول بيِّن الحوَل: هذا أحول كثير، أو كثير حَوَلُه، للدلالة على الشدة والكثرة في هذا المعنى.

وبناء على ما سبق فإنه يتضح أن اللهجات العامية الراهنة قد استهلكت صيغتي "افعلّ وافعالّ" الدالتين على معنى الشدة والقوة في اللون، واستعاضت عنهما بصيغ جديدة دالة على المعنى ذاته، ولكن دون الأخذ بالصيغ الفصيحة المستعملة، الأمر الذي يشير بكل وضوح إلى حضور فكرة الاستهلاك اللغويّ ضمن هاتين الصيغتين، وانتهاء الأخذ بهما في إطار الاستعمال اللغويّ اليوميّ، مع التأكيد هنا على أنه ليس هناك ما يمنع من بقاء الصيغتين، فليس النطق بهما صعبًا ولا مستحيلًا، وإنما هو مجرد استهلاك للصيغ، ومن ثمّ اختفاؤهما من الواقع الاستعمالي اليوميّ.

٣- **صيغة افْعَوعَلَ:**

ويدخل الاستهلاك اللغويّ صيغة "افعوعلَ" من جهة كونها واحدة من الصيغ التي لم تعد مستعملة في اللهجات اليومية العامية، مع أنه ليس هناك ما يمنع من بقاء هذه الصيغة مستعملة إلّا كونها قد استُهلكت، ولم تعد حاضرة في الاستعمال اليوميّ المسموع.

وصيغة افعوعل تأتي لمعنى المبالغة في حصول الشيء، يقال: خشن واخشوشن، وغرق واغرورق، وعشب واعشوشب، وبالتالي فإن المتكلم إذا أراد أن يظهر معنى المبالغة في حصول الشيء جاء بهذه الصيغة(٢٢).

ولا يخفى على الدارس والناظر في هذا الفعل أنه من صيغ الأفعال المزيدة، حيث تكررت عين الفعل فيه، بمعنى أنّ أيّ فعل جاء على نظام هذه الصيغة لا بدّ أن يتكرر فيه عين الفعل، وقد جاءت الزيادة في هذه الصيغة لبيان المبالغة في حدوث الفعل فـ "خشن" ليس كـ "اخشوشن"، إذ إن صيغة الفعل المزيدة دالة على معنى المبالغة أكثر من صيغة الفعل المجردة(٢٣).

ويأتي الفعل "افعوعل" لازمًا ومتعديًا، أما اللازم فنحو: اخشوشن، واغرورق، واعشوشب، أما المزيد فنحو: احلَولَيتُ الشيءَ، ومنه كذلك: اعرَورَيتُ الفَرَسَ، مما يعني أن هذه الصيغة الصرفيّة ليست خاصة بحالة اللزوم فحسب، بل هي مرتبطة بحالة التعدي كذلك(٢٤).

وكذلك يبين ابن عصفور أن صيغة "افعوعل" قد يُصاغ منها بعض الأفعال التي لم تُسمع عن العرب، وإنما تُجرى مجرى هذه الصيغة، يقول: "تقول في مثل "افعَوْعَلَ" من البَيع "ابيَيَّعَ". والأصل "ابيَوْيَعَ"، فقَلبتَ الواو المتوسِّطة بين الياءين ياء؛ لسكونها ووقوع الياء بعدها، وأدغمتَ في الياء. وإذا بنيتَه للمفعول قلت: "ابيُوْيِعَ" على الأصل. وإنَّما لم تُدغِم؛ لأنَّ الواو مدَّة تشبه الألف؛ لأنها في فِعلٍ متصرِّف. فكما لا تُدغِم الألف في الياء التي بعدها في نحو "بايَعَ"، فكذلك ما أشبهتها. وتقول في

مثل "افعَوْعَلَ" من القول: "اقوَوَّلَ". هذا مذهب سيبويه. وأمَّا أبو الحسن فيقول: "اقوَيَّل"؛ لأنه يَستثقل ثلاث واوات. وإلى ذلك ذهب أبو بكر، واحتجَّ بأنهم إذا كانوا يستثقلون الواوين والضَّمَّة في مثل مَصُوغ، فلا يكمِّلون البناء إلَّا فيما شَذَّ، فالأحرى فيما اجتمع فيه ثلاث واوات"[٢٥].

يُفهم من خلال كلام ابن عصفور السابق أنه يمكن أن تُبنى هذه الصيغة من أي فعل، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار حال حروف العلة خصوصًا إذا كانت عينًا للفعل، فقد تنقلب ياءً، وقد تبقى على أصلها واوًا، ويكون القصد من هذه الصيغة في الأحوال كافة معنى المبالغة.

يتبين مما سبق أن صيغة "افعوعل" في العربية تأتي لمعنى المبالغة، وهي في أصل وضعها ليست حكرًا على مجموعة من الأفعال فحسب، إنما قد تُبنى من أي فعل من الأفعال، غير أنها كثرت في نحو: اخشوشن، واعشوشب، واغرورق، واغدودن، وغيرها من الأفعال، ولكن ما يهمّنا واقع الاستعمال اليومي للغة العربية، فهل ما تزال صيغة "افعوعل" حاضرة في استعمالنا اليومي؟

في حقيقة الأمر لم يبقَ لهذه الصيغة حضور يُذكر في الاستعمال اليومي، فليس هناك فعل مسموع في عاميات الوقت الراهن على صيغة "افعوعل"، وإنما استعيض عن هذه الصيغة بالوصف، فبدلًا من أن يقول القائل: اغرورقت عيناه بالدمع، يقول: امتلأت عيناه بالدموع، أو عيونه غرقانة بالدموع، (كما تُلفظ في العاميات).

هذا يعني أن صيغة "افعوعل" قد استُهلِكت وانتهت في الاستعمال اللغويّ اليومي، وصار حضورها مقتصرًا على المسموع من كلام العرب سابقًا، أو ضمن إطار اللغة الفصيحة فحسب، أما الاستعمال العامي اليومي فلا دخل له بهذه الصيغة.

ثالثا: مظاهر الاستهلاك اللغوي في صيغ الأسماء:

لا تقف حدود الاستهلاك اللغويّ عند بعض صيغ الأفعال فحسب، بل هناك مظاهر للاستهلاك اللغويّ كذلك في صيغ الأسماء بفروعها المختلفة: المصادر، والمشتقات، والجوامد، والمتصرفات، فكلها صيغ اسمية خضعت لبعض مظاهر الاستهلاك اللغويّ، حيث انتهى الأخذ بصيغة من الصيغ، واكتُفي بصيغ جديدة بديلة تمثل سلعة لغوية جديدة يؤخذ بها في إطار الاستعمال اللغويّ اليوميّ المسموع، ويشتمل هذا الجزء من البحث على عدد من النماذج الصرفيّة التي وُجِدت فيها بعض ملامح الاستهلاك، حيث استعيض عن الصيغة الفصيحة بصيغة جديدة تؤدي المعنى نفسه ولكن بطريقة مغايرة لما عليه نظام اللغة الفصيحة.

١- مصدر الهيئة:

يشير مصطلح مصدر الهيئة في العربية إلى تلك الصيغة الصرفيّة المنتمية لمجموعة المصادر، ويُقصد بها تلك الصيغة الصرفيّة التي يؤتى بها لبيان الهيئة التي وقع بها الفعل، وتكون من الثلاثي على وزن "فِعلة"، مثل: قِتْلة، ومِيتة، ونحوها(٢٦).

ويُطلق اسم آخر على مصدر الهيئة، ألا وهو المصدر للنوع، والمقصود واحد بينهما، ومن الذين استعمل هذا المصطلح عبد القاهر الجرجاني في المفتاح(٢٧).

وكما مرّ فإن مصدر الهيئة يُصاغ من الثلاثيّ على وزن "فِعلة"، مثل: جِلسة، وقِتلة، وهكذا، والأصل ألّا يصاغ من غير الثلاثيّ، ولكنه سُمع شاذًا عن العرب قولهم: انتقبت المرأة نِقبة، واختمرت خِمرة، وتعمم الرجل عِمّة، وهذا على سبيل الشذوذ لا القياس، إلا أن بعض العلماء ذكروا أنه يجوز صياغة اسم الهيئة من غير الثلاثيّ عبر زيادة التاء في مصدره الصريح، ووضع وصف دال على معنى الهيئة، كأن يقال مثلًا: استسلم الجندي استسلامة المهادن، وهكذا، بمعنى أن السياق هو الدال على معنى الهيئة لا الصيغة(٢٨).

وعند النظر في الصيغة اللفظيّة لاسم الهيئة نجد أنه ليس هناك ما يمنع من استعماله بلفظه في العاميات العربية المعاصرة، فليس هناك ما يمنع من أن يُقال: جِلسة حسنة، أو قعد الطالب قِعدة المثقف، وهكذا، فليس في اللفظ ما يمنع ذلك، إلا أن العاميّات المعاصرة قد استهلكت الصيغة القياسيّة لاسم الهيئة، واستعاضت عنها بصيغة اسم المرة نفسه، فقالو: جلس الطفل جَلْسة الكبار، فإن سياق التركيب اللغويّ دال على معنى الهيئة، غير أن اللفظ لفظ المرة.

كما قالوا: ضربه ضَرْبة المغلول عليه، بقصد الإشارة إلى أن ضربته كانت شديدة، فالمعنى معنى الهيئة على الرغم من أن الصيغة صيغة المرة، مما يشير إلى أن اللغة قد استعاضت عن صيغة الهيئة القياسية بصيغة المرة.

أما الدلالة على الهيئة من غير الثلاثي فقليل الاستعمال في العاميّات، وإن من بين أهمِّ المواضع التي يظهر فيها استعمال الهيئة ما جاء على سبيل التشبيه، ففي العاميات لا يقال: انطلق انطلاقة السهم، وإنما يقولون: انطلقَ مثل السهم، فاستعاضوا عن الصيغة بالتشبيه.

كما قد يستعيضون بصيغة المصدر الثلاثي، فيقال: احترقَ حريق الورقة، للدلالة على هيئة احتراقه، ولا يقولون: احترق احتراقةَ الورقة، وهي صيغة أخرى استُعيض بها عن صيغة الهيئة.

وتبعًا لما تقدم فإنه يظهر أن اللغة العامية قد استهلكت الصيغة الصرفيّة الدالة على الهيئة، ولم تعد تستعملها، على الرغم من أنها صيغة لا تحمل شيئًا من الصعوبة أو الثقل، غير أنها وجدت في بعض الصيغ الأخرى بديلًا استعماليًا أقرب لفهم المتلقي، أي أنها استهلكت الصيغة الفصيحة الأصلية، واستعاضت عنها بصيغ جديدة دالة على المعنى نفسه.

٢- ٢ . صيغة "فَعْلى" مؤنث "فعلان":

تختص صيغة "فعلى" بالصفة المشبهة للمؤنث الذي مذكره فعلان، حيث تشتق هذه الصيغة للدلالة على اتصاف المؤنث بصفة ما، كالعطش مثلًا، يقال: عَطْشى، ومذكرها عطشان، وحيرى مذكرها حيران، وجوعى ومذكرها جوعان، وهكذا.

إن هاتين الصيغتين –فعلان وفعلى– تدلان على الصفة المشبهة للمذكر والمؤنث على التوالي، وهما أيضًا ممنوعتان من الصرف(٢٩).

وقد أشار العلماء إلى أن الألف والنون في "فعلان" تضارعان الألف والهمزة في نحو: فعلاء، مثل: حمراء وصفراء، وهكذا، في حين أن "فعلى" دالّة على المؤنث بلفظها، وتختص بالصفة المشبهة، مثل: سكرى، وعطشى، وحيرى، وغيرها(٣٠).

وما يهمنا في هذا البحث الحديث عن صيغة المؤنث من هاتين الصيغتين، وليس الحديث عن صيغة المذكر، على الرغم من استدعاء الحديث عنها حتى تتضح الفكرة، فصيغة "فَعلى" يؤتى بها للدلالة على التأنيث.

ولا يعني مجيء "فعلان ومؤنثه فعلى" في اللغة أن جميع صيغ "فعلان" تؤنث على "فعلى"، بل هناك من الصفات ما يكون مؤنثه فعلانة، مثل: عريان، ومؤنثه عريانة، وسيفان للرجل الطويل، مؤنثه: سيفانة، وهكذا، مما يعني أنه قد يأتي مؤنث "فعلان" على فعلانة، ولكن في هذه الحالة لا تكون ممنوعة من الصرف(٣١).

ويؤكد ابن يعيش أن صيغة التأنيث من "فعلان" إنما هي "فعلى"، كما يؤكد أن قولنا: فعلانة، إنما هو من الخطأ، ولا يؤتى بهذه الصيغة في اللغة الفصحى(٣٢).

تحمل إشارة ابن يعيش السابقة للاستعمال المرفوض عند اللغويّين تلميحًا لما هو كائن وحاضر في اللهجات العامية الراهنة، فإن اللهجات العامية المعاصرة تستعمل صيغة "فعلانة" بدلًا من "فعلى"، يقولون: عطشانة، وحيرانة، وسكرانة، وهكذا.

ولم يكن ابن يعيش وحده من أشار إلى أنه لا يأتي مؤنث فعلان إلا على فعلى في الحالات الاعتيادية، بل ذكر ذلك ابن الحاجب[٣٣]، وابن مالك[٣٤]، وغيرهما.

وتبعًا لما تقدم فإنه يظهر أن صيغة "فَعْلى" تأتي للدلالة على تأنيث الصفة من "فعلان"، حيث إن فعلان للمذكر وفعلى للمؤنث، وهو ما يجري عليه الكلام في الفصحى، إذ لا يصحّ أن يقال "سكرانة، وحيرانة، وعطشانة" وهكذا.

ولكن عند الانتقال إلى اللهجات المعاصرة، نجد أنها قد استهلكت صيغة "فعلى"، واستعاضت عنها بصيغة "فعلان" مضافًا إليها علامة التأنيث، فيقولون مثلًا: هذه سكرانة، وتلك عطشانة، وهذه حيرانة، وهكذا، فلا يُسمع في عاميات العصر "سكرى وحيرى وعطشى"، وهكذا.

وتبعًا لذلك فإنه يُلاحظ استهلاك صيغة "فعلى" مؤنث "فعلان" في العربية المعاصرة، والاستعاضة عنها بصيغة أخرى ألا وهي "فعلانة"، وهو ما تجري عليه ألسنة المتكلمين، ربّما لأنّهم رأوا في هذه الصيغة "فعلانة" انتقالًا مباشرًا من صيغة التذكير للتأنيث، وفقًا لأسلوب التأنيث الأقرب، الأمر الذي وجد قبولًا لديهم، وأفضى بطبيعة الحال إلى سيرورة هذه الصيغة في كلامهم، وفي واقع هذا البحث فإن ما جرى إنما هو استهلاك للصيغة الصرفيّة الفصيحة، والاستعاضة عنها بصيغة أخرى ربما ليست فصيحة بالقدر الكافي، إلا أنها متوافقة مع طبيعة التأنيث في العربية من جهة، وقريبة من أفهام المتكلمين العرب المعاصرين من جهة ثانية.

٣- ٣ . اسم التفضيل بالطريقة غير المباشرة:

يعد اسم التفضيل أحد المشتقات الصرفيّة في العربية، بمعنى أنه يحمل دلالة اشتقاقية متمثلة بتفضيل شيء على شيء آخر، سواء أكان هذان الشيئان مشتركين في صفة أو كان أحدهما يحمل تلك الصفة في حين أنها ليست حاضرة في الشيء الآخر، ففي كلتا الحالتين يقع التفضيل في العربيّة.

وهو "ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل). وشرطه أن يبنى من ثلاثيّ مجرّد ليمكن البناء، ليس بلون، ولا عيب، لأنّ منهما (أفعل) لغيره مثل (زيد أفضل النّاس)، فإن قصد غيره توصّل إليه بـ (أشدّ) ونحوه، مثل: (هو أشدّ منه استخراجا وبياضا وعمى)"[٣٥].

يبين النص السابق من كلام ابن الحاجب الطريقتين اللتين يُبنى منهما اسم التفضيل، فإنه إذا استوفى شروطه بُني بالطريقة المباشرة، نحو: زيد أكرم من عمرو، وإذا كان مزيدًا أو دالًا على لون أو عيب أو صفة، يشتق بالطريقة غير المباشرة، حيث يؤتى بـ "أشدّ" ونحوها كي يستقيم التركيب، نحو: زيد أشد حُمرة من عمرو، وزيد أكثر استهلاكًا من عمرو.

ويقول الملك المؤيد مبيّنًا تفاصيل شروط اسم التفضيل: "وهو لا يبنى إلّا من فعل ثلاثيّ مجرّد ليس بلون ولا عيب، أمّا امتناع بنائه من الثلاثي المزيد فيه أو الرباعي، فلما فيه من الحذف المخلّ، ألا ترى أنك لو أردت بناءه من استخرج لم يكن إلّا بحذف يخرجه عن معناه، وأمّا امتناعه من اللون والعيب فلأنّ منهما أفعل لا للتفضيل، فلو بني منهما أفعل التفضيل حصل اللّبس، فإنّك لو قلت: زيد الأسود وأنت تريد به التفضيل كما تقول: زيد الأكرم لم يعلم أنك أردت بذلك أنه ذو سواد، أو أنك فضّلته في السّواد على غيره، وأجاز الكوفيون بناء أفعل من السّواد والبياض خاصّة"(٣٦).

وقد بيّن ابن يعيش أنه لا يُشترط أن يكون اسم التفضيل مأخوذ من فعل مستعمل في كلام العرب، إذ قد يُشتق من فعل غير مستعمل، ومثّل على ذلك بقول العرب: أحنك الشاتين(٣٧).

ولا بدّ لاسم التفضيل أن يكون دالًّا على التفاوت، بحيث تكون الصفة التي يُفضل فيها الشيء قابلة للتفاوت مع الشيء الآخر الذي يُقاس به، في هذه الحالة يقع التفضيل، أما إذا كان الفعل الذي يُشتق منه غير قابل للتفاوت فلا يمكن اشتقاق اسم التفضيل منه لا بالصورة المباشرة ولا بغير المباشرة(٣٨).

وعند الانتقال للحديث عن اشتقاق اسم التفضيل في اللهجات المعاصرة نجد أن الطريقة المباشرة الأصلية حاضرة لا مشكلة فيها، إذ يقال: محمد أكرم من زيد، وعلي أطول من أحمد، وفقًا للصيغة القياسية الاعتيادية.

أما الطريقة غير المباشرة فنجدها قد استُهلكت ولم تعد حاضرة في الكلام العامي اليومي الذي يستعمله الناس، وقد استعاضت اللهجات العامية لصيغة التفضيل غير المباشرة ببعض الصيغ الجديدة، تبعًا لفكرة الاستعاضة عن الصيغة الفصيحة، فقد يجرون بعض الألوان على الطريقة المباشرة، القياسية، فيقولون: هذا أسود من هذا، والثلج أبيض من اللبن.

ويقولون أحمد أسمر من زيد، وهند أبيض من فاطمة.

وقد يستعملون كلمة "كثير" ثم صيغة اللون، فيقولون: هذا أحمر كثير، أو كثير أحمر.

أما إذا كان الفعل من غير الثلاثي فإنهم يجعلون الفعل مضارعًا قبل صيغة "أفعل"، فيقولون: زيد يشتري أكثر من عمرو، والجبان يستسلم أسرع من الشجاع.

وقد يجعلون اسم الفاعل قبل صيغة "أفعل"، فيقولون: زيد مطمئن أكثر من عمرو، وعلي متفائل أكثر من أحمد، وهكذا.

يعني ما سبق كله أن صيغة اسم التفضيل الذي يُصاغ بالطريقة غير المباشرة لا وجود له في العاميات المعاصرة، وإنما استُهلكت صيغته وأصبحت حاضرة في اللغة الفصيحة فحسب، واستعاضت اللهجات العاميّة عن الطريقة القياسيّة بوسائل أخرى دالة على المعنى ذاته، ولكن بطريقة أسهل في الاستعمال، وأكثر وضوحًا بالنسبة للمتلقي.

٤- ٤ . صيغة التصغير:

وصيغة التصغير صيغة مشتقة يؤتى بها للدلالة على تحقير شيء ما، ولها أوزانها المخصوصة، وهي تشتق من الأسماء؛ لأنها دالة عليها، ولها فائدتها بحسب السياق الذي توجد فيه.

وبيّن سيبويه أن التصغير في العربية يأتي على ثلاثة صيغ هي: فُعَيل، من الثلاثي، وفُعَيْعِل من الرباعيّ، وفُعَيْعيل من الخماسيّ الذي رابعه حرف علة، وهو دالّ على معنى التحقير[٣٩].

ويقول السيرافيّ مبيّنًا الفائدة المأخوذة من التصغير: " اعلم أن التصغير يجيء على وجوه، منها تقليل ما يجوز أن يتوهّم كثيرًا، أو تحقير ما يجوز أن يتوهّم عظيمًا، أو تقريب ما يجوز أن يتوهّم بعيدا، فأمّا التقليل فقولك: (عندي دراهم)، فيجوز أن تكون كثيرة، وإن صغرت قلت: (عندي دريهمات) فيعلم أنها قليلة، وأما ما يجوز أن يتوهم أنه عظيم فقولك: بـ (كُليب) و (رُجيل) في كلب ورجل لئلّا يتوهّم أنه كبير عظيم. وأما التقريب فقولك: (جئتك قبل شهر رمضان)، فيجوز أن يتوهم أن مجيئك قبل شهر رمضان بشهر، أو شهرين أو أكثر، فإذا قلت: (جئتك قبيل شهر رمضان) علم أنه قبله بقليل، وكذلك بعد يجوز أن يكون بعد الشيء بكثير، ويجوز أن يكون بقليل، فإذا قلت: (بعيد) شهر رمضان علم أنه بعده بقليل. واعلم أن التصغير ما يزاد فيه يدلّ على صفته في القلة والصغر والقرب والتحقير، فتغني علامة التصغير عن الصفة، وذلك كقولك: مررت بكلب فيمكن أن يكون كبيرا أو صغيرا فإذا أردت البيان، قلت: مررت بـ (كلب) كبيرٍ وبـ (كلب) صغير،

فإذا قلت: مررت (بكليب)، أغنى التصغير عن قولك: كلب صغير، وقال بعض النحويين: قد يكون التصغير لتعظيم الأمر"[٤٠].

ومن فوائد التصغير في العربية أنه يجيء لبيان التحبب أو التودد، يقال: يا بُني، وذلك لإظهار المحبة والود[٤١].

وفي جميع الحالات فإن التصغير يعد وصفًا للاسم واختصارًا للكلام.

أما إذا انتقلنا للعاميات، فإننا نجد أن صيغة التصغير قد استُهلكت واستعيض عنها بحالات منها:

- في بيان التقليل، يقال مثلًا: كتاب صغير، أو دنانير قليلة.
- في بيان التكثير قد يقال: كلب كبير.
- في بيان القرب الزماني، يقال: قبل العصر بقليل (بشويه).
- في بيان القرب المكاني يقال: قبل المدرسة بقليل، أو (بشويه).

أما إذا أردنا التودد والتحبب فقد أصبحت صيغة التصغير "فَعّولة"، كما يقال في: حَمودة، وعَمّورة، وصبوحة، وهكذا[٤٢].

وبناء على ما تقدم فإنه يظهر أن اللهجات العامية قد استهلكت صيغة التصغير في كافة أحوالها الاستعمالية، واستعاضت عنها بمجموعة من المظاهر الاستعمالية التي تحمل الدلالة ذاتها، ولكن وفقًا لتركيب آخر، الأمر الذي يترتب عليه حضور فكرة الاستهلاك اللغويّ ضمن صيغة التصغير.

الخاتمة

تحدث البحث في أجزائه السابقة عن فكرة المُستهلَكات اللغويّة الصرفيّة، وذلك تبعًا لما تقتضيه المظاهر الاستعمالية اللغويّة الصرفيّة في العربية، وفيما يلي ذكر لنتائج هذا البحث.

تقضي فكرة الاستهلاك اللغويّ بوجود بدائل لغوية صرفية تحلّ محلّ الصيغ التي استُهلكت، ولم يعد لها وجود في اللهجات العامية، مع كونها موجودة في الاستعمال الفصيح، ومع كون العاميات لا يُثْقِلها الاستعمال الفصيح ألبتة، الأمر الذي يقضي بوجود فكرة الاستهلاك.

تظهر ملامح الاستهلاك اللغويّ ضمن الأفعال والأسماء، إذ توجد بعض الصيغ الفعلية التي لم تعد مستعملة في اللهجات المعاصرة، انطلاقًا من حلول صيغ أخرى محلها، وخضوعها لفكرة الاستهلاك اللغويّ، ومن ذلك صيغة افعلّ، وافعالّ، وافعوعلَ، كما ترتبط بعض تلك الصيغ بتراكيب لغويّة صرفيّة، كصيغة المبني للمجهول، حيث حلّت بعض الصيغ الصرفيّة الأخرى محلها، كصيغة "انفعل".

وتوجد فكرة الاستهلاك اللغويّ كذلك ضمن الصيغ الاسميّة بأنواعها المختلفة، حيث استُهلكت صيغة مصدر الهيئة، وحلّ محلّها صيغ استعماليّة أخرى تحمل الدلالة على معنى الهيئة ولكنها لا تشابه الصيغة الفصيحة.

ومن ناحية أخرى فقد ظهرت ملامح الاستهلاك اللغويّ ضمن صياغة الصفة المشبهة من "فَعْلى" مؤنث فعلان، واسم التفضيل بالطريقة غير المباشرة، وصيغة التصغير، حيث اشتمل كل نموذج من هذه النماذج على صيغ استعمالية بديلة عن الصيغة الفصيحة، وكأنها سلعة جديدة أخذت اللغة في استعمالها بديلًا عن الصيغة المُستهلَكة.

الهوامش:

(١) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، بيروت/ لبنان، د.ت، ج٣، ص٣٧٧.

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ج٦، ص٦٢.

(٣) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج٤، ص١٣٩.

(٤) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار صادر، بيروت/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، ج١٠، ص٥٠٥، مادة: هَلَكَ.

(٥) المصدر السابق، ص٥٠٧.

(٦) انظر: جبل، محمد: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، مكتبة الآداب، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ج١، ص١٣٩.

(٧) عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ج٣، ص٢٣٥٩.

(٨) انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦م، ص١٤٦.

(٩) عبد التواب، رمضان: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص٢٩٨.

(١٠) انظر: فندريس، جوزيف: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م، ص١٣٣.

(١١) انظر: عبد التواب، رمضان: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، ط٢، ١٩٨٣م، ص٨.

(١٢) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق: محمود محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٢٧٧.

(١٣) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المحسوبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م، ج٢، ص٣٧٠.

(١٤) انظر: الشيباني، أبو السعادات المبارك بن محمد: البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة/ السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ، ج١، ص١١٤.

(١٥) انظر: عبد التواب، رمضان: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٧٨-٧٩.

(١٦) انظر: الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت: شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص٢٧١.

(١٧) انظر: الحملاوي، أحمد: شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، د.ت، ص٣٣.

(١٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، ص٨١.

(١٩) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن: الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص١١٨.

(٢٠) ابن جني: شرح التصريف، ص١٦.

(٢١) ابن عصفور: الممتع الكبير، ص١٣٢.

(٢٢) ابن جني: المنصف، ص٨١.

(٢٣) انظر: الصقلي، ابن القطاع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٣٣٦.

(٢٤) ابن عصفور: الممتع الكبير، ص١٣٣.

(٢٥) ابن عصفور: الممتع الكبير، ص٤٧٣.

(٢٦) ابن مالك، محمد بن عبد الله: إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي

عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/ السعودية، (ط١)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ص٧١.

(٢٧) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٣.

(٢٨) الحملاوي: شذا العرف، ص٦١.

(٢٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص١٥٤.

(٣٠) ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، تحقيق ودراسة: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة/ مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٤١٦.

(٣١) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ج٢، ص٤٠٦.

(٣٢) انظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل، قدم له، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ج١، ص١٨٦.

(٣٣) ابن الحاجب، عثمان بن عمر: أمالي ابن الحاجب، تحقيق ودراسة: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان/ الأردن، ودار الجيل، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ج٢، ص٨٠٤.

(٣٤) ابن مالك، محمد بن عبد الله: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة/ السعودية، د.ت، ج٣، ص١٤٤١.

(٣٥) ابن الحاجب، عثمان بن عمر: الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص٤٢.

(٣٦) الملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي: الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ج١، ص٣٤٠.

(٣٧) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٤، ص١٢٥.

(٣٨) انظر: الفاكهي، عبد الله بن أحمد: شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة/ مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص١٩٠.

(٣٩) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ج٣، ص٤١٥.

(٤٠) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م، ج٤، ص١٦٤.

(٤١) انظر: الشيباني: البديع في علم العربية، ج٢، ص١٥٧.

(٤٢) الروابدة، محمد أمين: التصغير في اللغة العربية نظرة في الدلالة والتحليل الصوتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الأول، المجلد ٧٩، ٢٠١٠م، ص٢٨.

قائمة المصادر والمراجع

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المحسوبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت: شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- جبل، محمد: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، مكتبة الآداب، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
- اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر:
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق ودراسة: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان/ الأردن، ودار الجيل، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

- حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦م.
- الحملاوي، أحمد: شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، د.ت.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، تحقيق ودراسة: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة/ مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الروابدة، محمد أمين: التصغير في اللغة العربية نظرة في الدلالة والتحليل الصوتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الأول، المجلد ٧٩، ٢٠١٠م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- الشيباني، أبو السعادات المبارك بن محمد: البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة/ السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الصقلي، ابن القطاع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- عبد التواب، رمضان: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، ط٢، ١٩٨٣م، ص٨.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن: الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، دار عالم الكتب، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد: شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة/ مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، بيروت/ لبنان، د.ت.
- فندريس، جوزيف: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله: إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة/ السعودية، د.ت.
- الملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي: الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار صادر، بيروت/ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق: محمود محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل، قدم له، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ٢٠٠١م.